

كلمة ليلي البعلبكي حرب - نائبة الرئيس في الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

في المؤتمر الصحفي الذي عقد في

دار نقابة الصحافة، بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٠ حول:

اللقاء الأوروبي المتوسطي الأول لعلثلات وممثلي ضحايا الاختفاء القسري في دول شرق المتوسط

وجنوبه الذي عقد بين الثامن من شباط ٢٠٠٠ والحادي عشر منه في:

باريس - بروكسل - جنيف.

جاء هذا اللقاء في اطار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أعلن عنها في مؤتمر برشلونه ١٩٩٥، والذي

صدر عنه "مقررات برشلونه" التي وقعت عليها ٢٧ دولة من ضفتي البحر المتوسط. تهدف هذه

الشراكة الأورو متوسطية الى "جعل حوض البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون لتأمين السلام

والاستقرار والازدهار". وقد أكدّت الدول الموقّعة على الاعلان، أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تدعيم

الديموقراطية واحترام حقوق الانسان، وشدّدت على الدور المهم للمنظمات غير الحكومية في هذه

العملية، لذلك، ان منظمات الدفاع عن حقوق الانسان، تطالب هذه الدول بواجب احترام حقوق

الانسان، وتطلب من الاتحاد الأوروبي أن يجعل من تطبيق "بند حقوق الانسان" شرطا لعقد اتفاقات

الشراكة الثنائية. لذا، فان هذه المنظمات التي ستشارك في أعمال مؤتمر القمة الرابع لمتابعة اعلان

برشلونه، والذي سيعقد في تشرين الثاني ٢٠٠٠، قد بدأت رصدها لحالة حقوق الانسان في الدول

الموقّعة على "مقررات برشلونه" ١٩٩٥، وخصوصا رصد ما يتعلق بقضية الاختفاء القسري، هذه

القضية التي تعتبر "جريمة ضد الانسانية" بحسب ما جاء في الفقرة الرابعة من ديباجة "الاعلان لحماية

كل الأشخاص من الاختفاء القسري" وكما أكدته الفقرة الأولى من المادة السابعة من قانون محكمة

الجزء الدولية التي تأسست في روما عام ١٩٩٨.

صحيح أن ظروف الاختفاء القسري، وأسبابه، تختلف من بلد الى آخر، في بلدان شرق المتوسط

وجنوبه المعنية بهذه القضية، الا أن الوجود ذاته يجمع عائلات المفقودين، المتعطشة الى معرفة مصير

أحبائهم، ضحايا هذه الجريمة.

#### أهداف اللقاء:

- انطلاقا من انتشار ظاهرة الاختفاء القسري في البلدان المعنية باللقاء وهي:

الجزائر - مراکش - تركيا - لبنان - سوريا - مصر وليبيا.

- وانطلاقاً من ضرورة التنسيق والتعاون بين عائلات المفقودين في ما بينها، ومع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية:

قرّرت الفدرالية الدولية لحقوق الانسان تنظيم هذا اللقاء الأورو متوسطي الأول تلبية لطلب عائلات المفقودين، ولطلب منظمات حقوق الانسان في الدول المتوسطة المعنية، الأعضاء في الفدرالية الدولية لحقوق الانسان، وتحقيقاً للأهداف التالية:

- كسر الصمت، ووضع حد لعزلة عائلات المفقودين بتأمين اللقاء في ما بينها، وتبادل التجارب والخبرات لتنسيق الجهود في تحركها، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الداعمة لها.
- تحريك المجتمع الدولي والأوروبي، وعلى وجه الخصوص، السلطات الفرنسية التي سترأس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠.
- تحريك الرأي العام بتفعيل الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الاعلام.

وقد شارك من لبنان وفد ضم ممثلين عن:

- المؤسسة اللبنانية لحقوق الانسان والحق الانساني.
- الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان وهما عضوان في الفدرالية الدولية لحقوق الانسان.
- لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان. تحرك: "من حقنا أن نعرف".
- لجنة المتابعة لقضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية.
- لجنة متابعة قضية المفقودين والموقوفين في السجون السورية - "سوليد"

في باريس:

- تمحور اللقاء حول تبادل التجارب والخبرات، وورش عمل ومحاضرات تهدف الى التعريف بالقوانين المتعلقة بقضية الاختفاء القسري، وبالآليات القانونية التي يجب اتباعها للقضاء على هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها.

ومن هذه الآليات:

- الاعلان عن حماية كل الأشخاص ضد الاختفاء القسري
- اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان.
- مجموعة العمل في الأمم المتحدة، المتخصصة بقضية الاختفاء القسري.
- مشروع الاتفاقية الدولية التي تتم مناقشتها في الأمم المتحدة.

### في بروكسيل وجنيف:

- توجّه وفد من المشاركين الى بروكسيل حيث قابلوا أعضاء في البرلمان الأوروبي ومسؤولين في الاتحاد الأوروبي والهيئات المنبثقة عنه. كما توجّه وفد آخر الى جنيف حيث قابلوا مسؤولين في هيئات الأمم المتحدة المتخصصة بحقوق الانسان ومنها المفوضية السامية لحقوق الانسان، ومجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري، ومجموعة العمل المعنية بالتوقيف التعسفي.

### الاعلان:

- صدر عن اللقاء اعلان تحت عنوان: من حقنا أن نعرف.

ندد فيه المجتمعون باتساع ظاهرة الاختفاء القسري في دول البحر المتوسط، وبنجاة مرتكبيها من العقاب، وأعلنوا دعمهم لضحايا هذه الجريمة، وشدّدوا على مسؤولية الدول المعنية بها، وعلى واجبها الدولي بكشف الحقائق وبنصاف الضحايا وعائلاتهم ومعاقبة مرتكبي الاختفاء القسري وفقا للمبادئ الدولية المرعية الاجراء.

- نداء الى الأعضاء في الشراكة الأورو متوسطة.

- وجّه المشاركون في اللقاء، نداء الى الدول الأعضاء في عملية برشلونه، وخاصة الدول الأوروبية وأعضاء الاتحاد الأوروبي كي يجعلوا "حل مسألة الاختفاء القسري"، القضية الأولى في مناقشات المؤتمر الوزاري لمتابعة مقررات برشلونه والذي سيعقد في خريف ٢٠٠٠، مع التشديد في هذا الموضوع على دور فرنسا التي ستأسس الاتحاد الأوروبي في الفصل الثاني من العام ٢٠٠٠.

- نداء الى منظمة الأمم المتحدة.

وجّه المجتمعون نداء الى مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري، في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة، لارسال لجنة لتقصّي الحقائق، ودعوا اللجنة الدولية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة الى اقرار الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والى انجاز البروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والذي ينص على آلية التحقيق.

كما دعوا دول المتوسط الى الانضمام فورا وبدون تحفظ الى المعاهدة الدولية لمناهضة التعذيب والى محكمة الجزاء الدولية.

- الحماية الدولية لعائلات المفقودين والمدافعين عنهم.

طالب المجتمعون بالحاج، كل الدول المعنية بالاختفاء القسري، بالكف عن التضييق على أهالي المفقودين في تحركهم، وعن ملاحقة المنظمات غير الحكومية الداعمة لهم، وباحترام حرية التجمع

والتعبير، وبتأمين الحق في الادعاء والملاحقة القضائية وفقا لاعلان الأمم المتحدة الصادر في التاسع من كانون الأول ١٩٩٨ والذي يضمن الحماية للمدافعين عن حقوق الانسان.

لا بدّ، ختاماً، من أن نتوجه الى الأسرة الدولية والى المجتمع الأوروبي خصوصاً، والى بلدان المنطقة للعمل على تحرير لبنان، لاستعادة سيادته على كامل ترابه الوطني.